مدى التزام البنوك الاسلامية الجزائرية بمبادئ الحوكمة المؤسسية

أ.هشام بورمة- جامعة جيجل
أ.د.مختار معزوز -جامعة المسيلة

ملخص
تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى التزام البنوك الاسلامية الجزائرية بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنكي البركة والسلام الجزائريين، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم وتوزيع استمارة على عينة الدراسة البالغة 58 مستجيبا، وبعد اجراء التحليل الاحصائي تم التوصل الى ان البنوك الاسلامية الجزائرية ملتزمة بالشروط الواجب توفرها في أعضاء مجالس إدارتها، والجوانب المتعلقة أيضا بالإدارة العليا وتعويضاتها، كما انها ملتزمة بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم، وبالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وانها ملتزمة بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وبمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات والمعلومات.
كلمات مفتاحية: الحوكمة المؤسسية، البنوك الاسلامية، اصحاب المصالح.

résumé
Cette étude vise à montrer le niveau d'engagement aux principes des règles de gouvernance institutionnelle des banques islamiques algériennes, Où la population étudiée est représentée par les employés des banques ELBARAKA et ESSALAM Algériennes, et pour atteindre à l'objectif de l'étude on a formulé et distribué une questionnaire pour un échantillon de 58 répondants, et après l'analyse statistique on a pu conclure que les banques islamiques algériennes sont engagées aux conditions qui doivent être retenues dans les membres des conseils d'administration, et les aspects relatives à la haute direction et leur rémunération, comme elles sont engagées à assurer l'existence d'une définition claire du rôle des actionnaires et l'assurance de leurs droits, et la préservation des droits des parties prenantes, aussi elles sont engagées à procéder à l'audit interne et externe ainsi que le principe de la divulgation et de la transparence pour toutes les données et les informations.

Mots clés: gouvernance institutionnelle, les banques islamiques, les parties prenantesمقدمة

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية في العالم خلال السنوات الماضية، خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وما شهده أيضا الاقتصاد الامريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من اقطاب الشركات الامريكية العالمية خلال سنة 2002 وكذا سنتي 2007 و2008 وصولا الى ما شهدته اوروبا من ازمات خانقة هددت وحدة اتحادها الاقتصادي والمالي.

لقد حرصت المؤسسات الدولية على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها بإسهام من أجل تحسين نظام الحوكمة وجعله موحدا يتصف بالعالمية، وكان على رأس هذه المؤسسات كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ولجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصدرت مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال تقديم ارشادات لتدعيم إدارة الشركات والبنوك واستقرار الاقتصاد ككل، بالمقابل سارعت مختلف الدول إلى تبني هذه المبادئ وإصدار القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات والبنوك على تطبيقها.

يعتبر القطاع المصرفي والمالي أكثر الأنشطة الاقتصادية استهدافا من الحوكمة، نظرا للمخاطر العديدة التي تحيط به باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية العالمية، مما يحتم ضبطه ومراقبته ووضع القوانين والارشادات اللازمة للسيطرة عليه. ومن بين الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي نجد الصيرفة الإسلامية التي أصبحت تلقى اهتماما متزايدا ليس فقط من الدول العربية والإسلامية بل حتى الدول الغربية نظرا لما تتمتع به هذه البنوك من خصائص ومميزات كالانضباط وتجنب العمليات المصرفية التي تشوبها المخاطر والتركيز على الاستثمار الحقيقي بدلا من الاستثمار المالي...الخ،

ورغم أن البنوك الإسلامية تتبع قواعد الشريعة في مختلف عملياتها الطويلة والقصيرة الأجل، إلا أن هذا لم يمنع من ضرورة إصدار مبادئ للحوكمة في هذا النوع من البنوك لأنها لا تزال حديثة النشأة في القطاع المصرفي مقارنة بنظيراتها من البنوك التقليدية.

والجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى إدخال تعديلات واصلاحات على منظومتها المصرفية مواكبة للتطورات العالمية، كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية، الأجنبية والمختلطة، كذلك إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 الذي يعتبر الاطار القانوني والتشريعي للحوكمة في المؤسسات والبنوك الجزائرية، ومن بين هذه البنوك التي تم إنشائها نجد كل من بنك البركة الجزائري سنة 1991 وبنك السلام الجزائري سنة 2006، حيث يعتبران البنكين الوحيدين في الجزائر اللذان يعملان في اطار قواعد الشريعة الاسلامية.

من هنا فان البنوك الاسلامية تعتبر مجالا مهما للتعرف على مدى التزام هذه البنوك بتطبيق القواعد والمبادئ المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية في الجزائر، حيث تتمثل العناصر الرئيسية لمشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات التالية:

- هل تلتزم هذه البنوك بالشروط الواجب توفرها في أعضاء مجلس إدارتها؟
- هل تلتزم هذه البنوك بالجوانب المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها؟
- هل تلتزم هذه البنوك بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم؟
- هل تلتزم هذه البنوك بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح؟
- هل تلتزم هذه البنوك بمبدأ الشفافية والافصاح عن جميع البيانات والمعلومات؟
- هل تلتزم هذه البنوك بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية؟
- هل تلتزم هذه البنوك بتبني معايير أخلاقية وسلوكية؟

تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم بينت أن ضعف الحوكمة في المنظومة المصرفية يؤدي لانعكاسات قوية على الاقتصاديات الوطنية، وعليه فإن تفعيل هذه المبادئ والبدء بتطبيق قواعدها في النظام المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس ايضا على قرارات المستثمرين وينشط الاقتصاد ككل.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على مدى ضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بالحوكمة وتطبيق المبادئ المتعارف عليها؛
- معرفة واقع تطبيق البنوك الإسلامية في الجزائر للمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية.

تمثل مبادئ الحوكمة المؤسسية العمود الفقري للحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيآت الدولية ذات الصلة، حيث يعود بدايتها لسنة 1991 اين قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي بإصدار قواعد ومبادئ موحدة تكون مقبولة على المستوى الدولي وتطبق من طرف صانعي القرار، هذه المبادئ تتعلق بالإدارة ومسؤولياتها، اصحاب المصالح، حقوق المساهمين ومتطلبات الافصاح.

تجدر الاشارة الى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الباحثين لمفهوم الحوكمة، فمنهم من يرى بانها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها". [1] ومنهم من يراها بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ". [2]

في حين هناك من يعرفها بأنها حالة، عملية، اتجاه، وتيار، كما أنها في الوقت نفسه مزيج من هذا وذاك، وهي عامل صحة وحيوية، كما انها نظام مناعة في الوقت نفسه وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة ويضبط الاتجاه، ويحمي ويؤمن سلامة كل التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال".[3]

رغم أن هناك اختلاف بين الكتاب والمحللين الاقتصاديين حول تعريف الحوكمة، إلا أنهم متفقون حول ركائز ومحددات الحوكمة اللذين يعتبران عنصرين مهمين في دعم التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية إضافة إلى الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

وتقوم الحوكمة المؤسسية على ركائز أساسية هي: السلوك الأخلاقي، الرقابة والمسائلة، و إدارة المخاطر.

فضمان الالتزام السلوكي يكون من خلال:[4]

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة؛
- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد والشفافية عند تقديم المعلومات؛
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة؛
- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة نظيفة.

ومن أمثلة السلوكيات الأخلاقية في المجال المصرفي ما نصت عليه اتفاقية بازل، فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال، ضمن النسختين المعدلتين سنتي 2005 و2006، هي:[5]

- ضرورة وجود توافق بين سياسات الأجور والقيم الأخلاقية للمؤسسة المصرفية وكذلك مع استراتيجية هذه المؤسسة في المدى القصير والطويل؛
- تحذر الاتفاقية المسيرين من القيام بعمليات المضاربة في الأسواق المالية بغية الحصول على عوائد مالية في المدى القصير، دون مراعاة عنصر المخاطرة الذي يشوب مثل هذه العمليات؛
- تفرض الاتفاقية على مجالس إدارة البنوك الموافقة على أجور المسيرين إلا إذا كانت متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وعليه تطالب الاتفاقية بعدم خروج سياسة الأجور عن السياسة العامة للمؤسسة حتى يمكن تفادي المبالغة في اتخاذ المخاطر.

أما الرقابة والمساءلة فتعمل آليات الحوكمة المؤسسية بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة، ويتم تحقيق هذه الركيزة من خلال :[6]

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المؤسسة؛
- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك؛
- أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجين الداخليين والخارجيين؛
- أطراف أخرى مثل الموردين، العملاء، المودعين، المقرضين...إلخ.

تعتبر الحوكمة المؤسسية عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها، ويتم ذلك من خلال:[7]

- وضع نظام لإدارة المخاطر؛
- الإفصاح عن المخاطر للمستخدمين وأصحاب المصلحة.

ويمكن تقسيم بيئة نظام الحوكمة المؤسسية الى اطراف داخلية واخرى خارجية، اما الداخلية فتشمل المساهمون ومجلس الادارة واللجان المنبثقة عنها، والادارة التنفيذية والموظفون. في حين تشمل الاطراف الخارجية فئات عامة مثل المودعين، وسائل الاعلام، المحللين والباحثين وفئات متخصصة بالإشراف والرقابة والتنظيم.

قامت جمعيات واتحاديات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيام هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 2009 أعلنت فيه كل من جمعية (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري.[8]

ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة على أربع مبادئ أساسية وفق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر:[9]

- الإنصاف: يجب أن توزع الحقوق والواجبات الخاصة بأطراف الشركة، والامتيازات والالتزامات المرتبطة بهذه الأطراف بطريقة تضمن حصولهم على معاملة عادلة؛
- المسائلة: أن تكون مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف معينة؛
- المحاسبة: أن يكون كل طرف شريك محاسبا أمام الطرف الآخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه؛
- الشفافية: يجب أن تكون الحقوق والواجبات، الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك واضحة وصريحة للجميع وأن تكون منصوص عليها في وثيقة رسمية.

قلّت الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة المؤسسية في البنوك الاسلامية بشكل عام خلال السنوات القليلة الماضية، حيث كان اولها دراسة (رميز الرحمن وعنايو الله منقلا، 2012) بعنوان حوكمة الشركات وأداء المؤسسات المالية في باكستان: دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والتي تناولت أثر متغيرات حوكمة الشركات في متغيرات الأداء المالي، والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والكفاءة التقنية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن هناك تأثيرا واضحا لحوكمة الشركات في أداء القطاع المصرفي الباكستاني سواء الإسلامي أو التقليدي، وأن وجود هيئة رقابة شرعية يؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

وجاءت دراسة (حمادي موسى ورحاب غراسة، 2012) بعنوان هل تختلف حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ؟ دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا لمقارنة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ومعرفة أثر متغيرات الحوكمة في أداء المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2000-2009)، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين الحوكمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما أن هناك اختلافات بين الحوكمة في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، كما توصلت ايضا إلى أن مصاريف مجلس الإدارة تؤثر سلبا في عائد المصارف الإسلامية، وأن خصائص هيئة الرقابة الشرعية لا تؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

وكانت دراسة (ايمان احمد الهنيني وساري يوسف حيمور، 2013) بعنوان مدى التزام المصارف الاسلامية الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية بهدف بيان مدى التزام البنوك الاسلامية بمبادئ الحاكمية المؤسسية حيث توصلت الدراسة ان عينة البنوك الاسلامية العاملة في الاردن ملتزمة بمبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل، ومبادئ الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، كما توصلت الدراسة ايضا ان هذه البنوك ملتزمة بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الادارة والادارة التنفيذية فيها بمسؤولياتها، كما يلتزم اعضاء مجلس

الادارة والمديرون التنفيذيون في البنوك الاسلامية الاردنية بقواعد السلوك المهني وممارسة مهامهم، وتوفير الشفافية والافصاح بالمعلومات المنشورة والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع.

أما دراسة (شوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي، 2014) بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك الإسلامية سعت إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الأداء المالي للشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث قامت بقياس أثر متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2005-2012. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية جدا بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث أن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اللجان في المجلس، وكذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، حيث كلما ارتفع حجم المتغير، ارتفع العائد على الأصول، بينما يّتضح أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركز الملكية.

قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في سنة 2004 بتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية ليتم تطبيقها في معظم الدول الاوروبية ودول شرق آسيا وبعض الدول العربية، حيث تمثلت هذه المبادئ في :[10]

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: ينص هذا المبدأ على انه "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينص هذا المبدأ على انه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.
- المعاملة المتساوية للمساهمين: ينص هذا المبدأ على انه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال في حالة انتهاك حقوقهم.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينص هذا المبدأ على انه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.
- الإفصاح والشفافية: ينص هذا المبدأ على انه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينص هذا المبدأ على انه ينبغي في إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد والاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

وتهدف دراستنا هذه الى معرفة مدى التزام البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية، حيث تقوم الدراسة على فرضتين رئيستين:

- الفرضية الرئيسية الأولى: البنوك الاسلامية الجزائرية ملتزمة بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية.

وتتفرع هذه الفرضية الى الفرضيات الجزئية التالية:

- تلتزم هذه البنوك بالشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس إدارتها؛
- تلتزم هذه البنوك بالجوانب المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها؛
- تلتزم هذه البنوك بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم؛
- تلتزم هذه البنوك بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح؛
- تلتزم هذه البنوك بمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات والمعلومات؛
- تلتزم هذه البنوك بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية؛
- تلتزم هذه البنوك بتبني معايير أخلاقية وسلوكية.

- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (المسمى الوظيفي) حول المدى الذي تلتزم به البنوك الاسلامية الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة 0.05.

2. منهجية الدراسة الميدانية

1.2. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء مجلس الإدارة، المدراء العاملين ونوابهم ومساعديهم، المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين. وقد تم توزيع استمارة على عينة الدراسة المقدرة بـــ 60 موظف من موظفي بنك البركة وبنك السلام، وتم استرجاع 58 استمارة صالحة للتحليل وهو ما يعادل 67.96%.

الجدول رقم (01): عدد الاستمارات الموزعة ونسبة الاسترجاع.

عينة الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	النسبة
مصرف السلام الجزائري	30	30	%100
بنك البركة الجزائري	30	28	%93.33
المجموع	60	58	%96.67

2.2. أداة الدراسة

تتكون استمارة الدراسة من 58 فقرة تم إدراجها تحت سبعة محاور رئيسية بالإضافة إلى المعلومات الشخصية (الجدول رقم(03))، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستمارة كمايلي:

الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت.

الإجابة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة المقياس	5	4	3	2	1

لقد قمنا باختيار الدرجة (1) للإجابة "غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الإجابة.

3.2. صدق وثبات الاستمارة

1.3.2. الصدق البنائي لمحاور الاستمارة: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتأكد من صدق وصلاحية الاستمارة كأداة للدراسة، والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

عناوين المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المحورالأول: الأسئلة الخاصة بمجلس الإدارة	0.942	0.000
المحورالثاني: الأسئلة المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها	0.717	0.000
المحورالثالث: الأسئلة المرتبطة بالمساهمين ومعاملتهم	0.760	0.000
المحورالرابع: الأسئلة المرتبطة بأصحاب المصالح	0.966	0.000
المحورالخامس: الأسئلة المتعلقة بالإفصاح والشفافية	0.943	0.000
المحورالسادس: الأسئلة المرتبطة بالمراجعة الداخلية والخارجية	0.874	0.000
المحورالسابع: الأسئلة الخاصة بأخلاقيات العمل	0.933	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 56 تساوي 0.250.

يبين الجدول أعلاه مدى ارتباط كل محور من محاور الاستمارة بالدرجة الكلية لفقرات الاستمارة، والذي يوضح أن محتوى كل محور من محاور الاستمارة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).

2.3.2. ثبات الاستمارة: تم إجراء خطوات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، فعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لألفا كرونباخ إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد ألفا أكبر أو يساوي 0.6 معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الانسانية والجدول الموالي يبين معاملات الثبات لمحاور الاستمارة.

الجدول رقم (04): ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ.

عناوين المحاور	عدد لفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: الأسئلة الخاصة بمجلس الإدارة	18	0.722
المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها	06	0.433
المحور الثالث: الأسئلة المرتبطة بالمساهمين ومعاملتهم	06	0.811
المحور الرابع: الأسئلة المرتبطة بأصحاب المصالح	07	0.952
المحور الخامس: الأسئلة المتعلقة بالإفصاح والشفافية	07	0.905
المحور السادس: الأسئلة المرتبطة بالمراجعة الداخلية والخارجية	07	0.877
المحور السابع: الأسئلة الخاصة بأخلاقيات العمل	07	0.898
جميع محاور الاستمارة معا	58	0.965

من خلال نتائج الجدول يتبين أن معاملات الثبات هذه تدل على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال، وهو ما يدل على قدرة الأداة في تحقيق أهداف الدراسة.

بما أن حجم بيانات العينة المدروسة أكبر من 30، فإن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك فبيانات الدراسة تخلو من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

3. خصائص عينة الدراسة.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	29	50.0
ماجستير	23	39.7
دكتوراه	05	8.6
أخرى	01	1.7

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	29	50.0
ماجستير	23	39.7
دكتوراه	05	8.6
أخرى	01	1.7
المجموع	58	100%

يتضح من الجدول أن اغلب افراد عينة الدراسة ممن يحملون شهادات جامعية، مما يدل على وجود وعي كافي لدي المستجبين حول فقرات ومحاور الاستمارة وفرضيات الدراسة.

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	10	17.2
من 5 إلى 10 سنة	13	22.4
من 10 إلى 15 سنة	16	27.6
أكثر من 15 سنة	19	32.8
المجموع	58	100%

يبين الجدول أن 72.8% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية تزيد عن 5 سنوات في العمل المصرفي، أي أنهم يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من تقييم مدى التزام البنوك الاسلامية بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة%
مساعد مدير	15	25.9
مدير فرع	03	5.2
مدير دائرة	07	12.1
موظف في دائرة التدقيق	07	12.1
وظيفة أخرى	26	44.8
المجموع	58	100%

يبن لنا الجدول ان عينة الدراسة شملت فئات مختلفة من العاملين بالبنوك الاسلامية ومن مختلف المستويات الادارية، وبالتالي تنوع اجابات المستجوبين.

4. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستمارة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية أو مستوى المعنوية أقل من 0.05.

1.4. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى: البنوك الإسلامية الجزائرية ملتزمة بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية نقوم باختبار صحة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم البنوك الإسلامية الجزائرية بالشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس إدارتها.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
ينتخب اعضاء مجلس الإدارة لخبراتهم الادارية والمالية	4.07	52.679	0.000
اعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لعضويتهم	3.86	39.950	0.000
هناك نسبة موصى بها من أعضاء المجلس المستقلين	2.1	13.407	0.000
عدد المجالس التي يمكن لشخص واحد أن يدخل في عضويتها محددة	3.66	45.749	0.001
يجتمع أعضاء المجلس غير التنفيذيين بشكل منفصل	2.69	21.361	0.001
يطلع مجلس الإدارة على كل معلومة ضرورية لعمله	4.59	56.132	0.000
يضع المجلس وينفذ الخطط الاستراتيجية للبنك مع الحرص على عدم تضارب في المصالح	4.45	46.430	0.000
يفحص المجلس الموازنات السنوية وكذلك القوائم المالية قبل مصادقة المراجع عليها	4.38	34.376	0.000
يراقب المجلس الأداء ويحمل المسؤوليات لجميع الأطراف بما فيها الإدارة العليا (التنفيذية)	4.31	37.188	0.000
ينعقد المجلس بصفة دورية ويتشاور بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للبنك	4.24	37.355	0.000
هناك حوافز كافية تشجع على التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة	3.79	37.671	0.000
يحتوي البنك على لجان تساعد مجلس الإدارة في مهامه	4.66	73.943	0.000
توجد لجان خاصة بإدارة المخاطر في البنك	4.66	73.943	0.000
توجد لجان مراجعة تتولى الإشراف على الرقابة الداخلية أو الخارجية	4.45	54.107	0.002
لدى البنك لجان مكافآت تشرف على مكافآت الإدارة العليا وضمان تناسبها مع أنظمة البنك	4.24	34.276	0.000
يضم البنك لجان ترشيحات تتولى متابعة تقارير الموظفين وترشيح الموظف ذي الكفاءة العليا لدرجة أعلى	3.66	31.294	0.000
توجد لجنة أجور تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين للمديرين بما يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك	3.45	35.992	0.000
بالإضافة إلى الأعضاء غير التنفيذيين تحتوي لجان التعويضات والتعيينات على أعضاء مستقلين	2.24	11.833	0.057
جميع فقرات المحور	3.86	83.696	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة Tالمحسوبة أكبر ن قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تلتزم بالشروط الواجب توفرها في أعضاء مجلس إدارتها، ومنه فهذه الفرضية مثبتة.

- الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم البنوك الجزائرية بالجوانب المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
هيكل الإدارة مصمم بشكل واضح تماما	4.24	28.231	0.000
يقوم المدير العام بقيادة فريقه بصورة فعالة	4.66	39.855	0.000
يعمل المدير العام على متابعة الخطة الاستراتيجية للبنك	4.72	51.716	0.000
يضع المدير العام مقاييس أداء عالية ويظهر ثقته في قدرات العاملين للوصول إلى الأهداف المسطرة	4.59	42.739	0.000
يتم تعويض الإدارة عن طريق الدفع النقدي والمكافآت على أساس الأسهم	2.48	30.107	0.945
توضع تعويضات الإدارة مقارنة مع تعويضات الشركات المثيلة في نفس القطاع	2.48	30.107	0.001
جميع فقرات الحور	3.86	70.195	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة Tالمحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، ومن هنا يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر ملتزمة بالجوانب المتعلقة بالإدارة العليا وتعويضاتها، ومنه فقد تم إثبات هذه الفرضية.

- الفرضية الفرعية الثالثة: تلتزم البنوك الإسلامية الجزائرية بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
يسمح للمساهمين بوضع بنود على لائحة اجتماع الجمعية العمومية للنقاش	3.28	55.336	0.000
يحق للمساهمين الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور البنك خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة	4.38	41.031	0.000
توجد قيود على حجم تملك الأجانب	3.52	32.602	0.000
هناك بنود تمنع وجود قيود على عدد الأسهم التي يمكن لمساهم واحد التصويت عنها	3.90	23.698	0.000
هناك بنود حول كيفية إدارة تضارب المصالح بين حملة الأسهم	4.24	37.355	0.000
يسمح لحملة الأسهم بالاشتراك في قرارات تتعلق بتغييرات حوكمة جوهرية للبنك (كالتغييرات القانونية)	4.31	41.071	0.000
جميع فقرات الحور	3.94	48.331	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة Tالمحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تلتزم بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم، ومنه هذه الفرضية مثبتة.

- الفرضية الفرعية الرابعة: تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
يعمل البنك على إرضاء كافة الأطراف ذات العلاقة به	4.72	79.800	0.000
يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين	4.72	79.800	0.000
يعمل البنك على خدمة حقوق العاملين	4.52	38.096	0.000
يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي البنك والإدارة العليا لمعرفة رأيهم في طرق تنفيذ العمل وكذا مقترحاتهم حول تحسين الأداء	3.59	26.173	0.000
يلتزم البنك بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه	4.52	38.096	0.000
يكفل البنك حق أصحاب المصالح في الوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم كل حسب علاقته بموضوعية وشفافية	4.38	37.266	0.000
البنك ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة (بما فيها التعويض) لمعالجة أي خرق لحقوق أصحاب المصالح	4.38	37.266	0.000
جميع فقرات الحور	4.41	46.321	0.000

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000

تم استخدام اختبارT للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول السابق حيث يتبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة

أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تلتزم بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، ومنه فهذه الفرضية مثبتة.

- الفرضية الفرعية الخامسة: تلتزم البنوك الإسلامية الجزائرية بمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
هناك مطلب للإفصاح عن هيكل الملكية في البنك	4.17	31.980	0.000
مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية	4.45	54.107	0.000
يتم الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية في الوقت المناسب	4.38	37.266	0.000
يتم الإفصاح عن هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمدراء	3.52	32.6002	0.000
يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	4.66	73.942	0.000
يحافظ مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك بنشر المعلومات عن هيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة	3.86	57.535	0.000
توجد شفافية عالية في إدارة البنك	4.38	32.068	0.000
جميع فقرات الحور	4.20	51.131	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات، ومنه يمكن القول بأن الفرضية الخامسة مثبتة.

- الفرضية الفرعية السادسة: تلتزم البنوك الإسلامية الجزائرية بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
يحتوي البنك على قائمة واضحة لآداب وسلوك ممارسة المهنة في مكتب المراجعة	4.31	29.963	0.000
يتم المراجعة دوريا وفي حالات معينة	4.24	34.276	0.000
يوظف مكتب المراجعة أعضاء ذوي تأهيل علمي وخبرة مهنية	4.31	26.975	0.000
وجود لجنة المراجعة في البنك لتقييم المراجع الخارجي، تحديد أتعابه ودراسة المشاكل التي تعترضه، وتزيد من جودة المراجعة المالية	3.45	32.018	0.000
هناك حدود على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي	4.24	37.355	0.000
توضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور المخاطر التي يعترضها البنك وتحديد التقييم بشكل دوري	3.79	43.175	0.000
تمارس المراجعة في البنك بموضوعية واستقلالية ونزاهة وسرية	4.59	48.089	0.000
جميع فقرات الحور	4.13	42.727	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تلتزم بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، ومنه فقد تم إثبات هذه الفرضية.

- الفرضية الفرعية السابعة: البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بتبني معايير أخلاقية وسلوكية.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	T المحسوبة	مستوى المعنوية
يوجد دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة في البنك	3.79	28.757	0.000
ينشر هذا الدليل بين موظفي البنك ويتم تعريفهم ببنوده	3.66	28.840	0.000
يوفر مجلس الإدارة إجراءات لضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وكذا ضمان التزام الموظفين به	3.66	34.503	0.000
يوضح التقرير السنوي للبنك الإجراءات المتبعة لضمان تطبيق دليل الأخلاق	3.796	37.671	0.000
يحدد البنك ما يتوقع من الموظفين من سلوكيات	3.66	34.503	0.000
يعمل البنك على تحقيق العدالة	3.59	24.633	0.000
يشارك البنك بفعالية في تقديم خدمات مجانية للمجتمع المحلي	4.04	26.979	0.000
جميع فقرات الحور	3.74	39.380	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 57 تساوي 2.000.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول أعلاه والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي2.000، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية العاملة تلتزم بتبني معايير أخلاقية وسلوكية، ومنه فقد تم إثبات هذه الفرضية.

2.4. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر افراد عينة الدراسة (المسمى الوظيفي) حول المدى الذي تلتزم به البنوك الاسلامية الجزائرية بمبادئ الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الاحصاءة F لقياس الاختلاف بين وجهات نظر افراد عينة الدراسة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول التزام البنوك الاسلامية الجزائرية بمبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية

فئات عينة الدراسة									
مساعد مدير		مدير فرع		مدير دائرة		موظف في دائرة التدقيق		وظيفة أخرى	
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3.83	0.72	4.00	0.73	4.24	0.27	4.31	0.15	4.00	0.48

يتضح من الجدول السابق ان المتوسطات الحسابية كانت متقاربة، حيث تم تسجيل اعلى متوسط لدى فئة الموظفين بدائرة التدقيق. ولمعرفة دلالة اختلاف فئات عينة الدراسة حول التزام البنوك الاسلامية الجزائرية بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية تم اجراء اختبار تحليل التباين الاحادي one way anova، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لاختلاف وجهات النظر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.47	4	0.37	1.34	2.53	0.267
داخل المجموعات	14.55	53	0.28			
المجموع	16.02	57	-			

من الجدول السابق يتبين لنا أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول المدى الذي تلتزم به البنوك الاسلامية الجزائرية بمبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة 0.05، حيث كانت قيمة F المحسوبة تساوي 1.34 وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.53، وقيمة مستوى الدلالة تساوي 0.267 وهي أكبر من 0.05 مما يؤكد رفض الفرضية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر افراد عينة الدراسة (المسمى الوظيفي) حول المدى الذي تلتزم به البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة 0.05.

وكملخص لفرضيات الدراسة توصلنا إلى إثبات الفرضية الرئيسية الاولى القائلة بأن البنوك الاسلامية الجزائرية ملتزمة بتطبيق المبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية، وذلك من خلال إثبات فرضياتها الفرعية السبعة، في حين تم نفي الفرضية الرئيسية الثانية القائلة بأنه توجد فروق واختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة حول التزام البنوك الاسلامية الجزائرية بتطبيق الحوكمة المؤسسية، لنصل الى انه لا توجد فروق واختلافات في وجهات النظر تعزى للمسمى الوظيفي.

5.خاتمة

بعد هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الاسلامية الجزائرية تلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالشروط الواجب توفرها في اعضاء مجلس ادارتها، 77.2 %، وذلك من خلال وجود لجان تساعد مجلس الإدارة في مهامه، ووجود لجان خاصة بادارة المخاطر في البنك، كما ان المجلس ينعقد بصفة دورية ويتشاور بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للبنك، حيث يراقب الأداء ويحمل المسؤوليات لجميع الأطراف بما فيها الإدارة العليا (التنفيذية)، كما ان هيكل الإدارة مصمم بشكل واضح تماما لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين، حيث يقوم المدير العام بقيادة فريقه بصورة فعالة، ومتابعة الخطة الاستراتيجية للبنك.
- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بوجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم بوزن نسبي قدره 78.8 %، وذلك من خلال السماح لحملة الأسهم بالاشتراك في قرارات تتعلق بتغييرات حوكمة جوهرية للبنك، والسماح لهم ايضا بوضع بنود على لائحة اجتماع الجمعية العمومية للنقاش، وكذا وجود بنود حول كيفية إدارة تضارب المصالح بين حملة الأسهم.
- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بوزن نسبي قدره 88.2 %، من خلال عمل البنك على ارضاء كافة الأطراف ذات العلاقة به، واتخاذ إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين

والمقترضين، وتنظيم اجتماعات دورية بين موظفي البنك والإدارة العليا لمعرفة رأيهم في طرق تنفيذ العمل وكذا مقترحاتهم حول تحسين الأداء.

- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات والمعلومات بوزن نسبي قدره 84% ، وذلك من خلال التزام البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة، حيث يوجد هناك مطلب للإفصاح عن هيكل الملكية في البنك، يعتبر البنك وأن مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.
- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية بوزن نسبي قدره 82.6 %، وذلك من خلال وجود قائمة واضحة لآداب وسلوك ممارسة المهنة في مكتب المراجعة ، وممارسة المراجعة بشكل دوري وفي حالات معينة وبسرية واستقلالية.
- يرى مجتمع الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية تلتزم بتبني معايير أخلاقية وسلوكية بوزن نسبي قدره 74.8 %، من خلال وضع دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة في البنك، والسهر على توفير إجراءات لضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وكذا ضمان التزام الموظفين به، حيث ينشر هذا الدليل بين موظفي البنك ويتم تعريفهم ببنوده، كما يقوم البنك بالمشاركة بفعالية في تقديم خدمات مجانية للمجتمع المحلي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر افراد عينة الدراسة (المسمى الوظيفي) حول المدى الذي تلتزم به البنوك الاسلامية الجزائرية بمبادئ الحوكمة المؤسسية .

الهوامش والاحالات

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

[2] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات -المفاهيم، المبادئ، التجارب-، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 3.

[3] محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 53.

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص47.

[5] عبد الرحمن العايب، إشكالية حوكمة الشركات واحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، نوفمبر 2009، ص17.

[6] طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص47.

[7] المرجع نفسه، ص 47.

[8] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمدواقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها،، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة واقع رهانات وآفاق جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية 07-08 ديسمبر 2010، أم البواقي، الجزائر، ص9.

[9] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 11 مارس2009، ص13.

[10] OECD Principles of corporate Governance, 2004, pp 17-24.